الإجابة النموذجية لامتحان مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادية

السنة الأولى ما ستر اقتصاد و تسيير المؤسسات EGE

ج 1 - الشرح بإيجاز وبشكل دقيق للمفاهيم: 4 ن

النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وابست نقدية وأن تتصف هذه الزيادة بالاستمرارية. **1 ن**

التنمية الاقتصادية: مفهوم أكثر اتساعا وشمولا لأنه ينطوي على نفس مكونات مفهوم النمو الاقتصادي بالإضافة الى اجراء عديد من التغييرات في هيكل الاقتصاد القومي بما يضمن تصحيح الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد وتحسين نوعية السلع والخدمات، فضلا عن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع، **1 ن**

التنمية البشرية: مفهوم أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية لأنه لا يقتصر على الجانب المادي فقط والمتمثل في زيادة الدخل ونصيب الفرد منه بالإضافة الى العناصر المادية الأخرى، بل يتضمن جوانب أخرى ترفع من رفاهية وكفاءة وانتاجية الانسان نفسه باعتباره الهدف الأساسي من عملية التنمية وذلك من خلال الاستثمار في الانسان نفسه من خلال التعليم والصحة وغيرها. **1 ن**

التنمية المستدامة: بدوره مفهوم أكثر اتساعا وشمولا من المفاهيم السابقة، لأنه لا يهتم برفاهية وارتفاع مستوى معيشة الأجيال الحاضرة فقذ، بل وأيضا الأجيال المستقبلية، وبالتالي يعمل على تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية خاصة الغير متجددة لأطول فترة ممكنة مراعات لحقوق الأجيال القادمة. **1 ن**

ج 2 –الخصائص الواجب توفرها في مؤشرات التنمية: 4.5 ن

- القابلية للتطبيق: تحت هذه الصفة يجب أن يكون المؤشر واضحا و يسهل تطبيقه، ويتطلب توفر بيانات يمكن الحصول عليها بتكلفة مناسبة. **0.75 ن**

- أن يمكن المؤشر من اجراء المقارنات المختلفة في المناطق المختلفة و في الأزمة المختلفة، ويتطلب هذا أن يكون المؤشر مستقلا بذاته ولا يتطلب تطبيقه ترتيبات تنظيمية خاصة. **0.75 ن**

- أن يتصف المؤشر بالتكامل والتجانس و يعبر عن الحقيقة. **0.75 ن**

- حساسية المؤشر لأي تغييرات تحدق في الظاهرة محل أو موضوع القياس . **0.75 ن**

- أن يتصف المؤشر بالدقة والكفاءة العالية في القياس والتناسق الداخلي في مكوناته. **0.75 ن**

- أن يتصف بالصلاحية و يقيس المؤشر ما وضع لأجله. **0.75 ن**

ج 3 – الانتقادات التي تم توجيهها الى هذه المؤشرات : 3.75 ن

- اختلاف وعدم اتفاق في طرق حساب و اعداد المؤشرات خاصة الكيفية منها، كما يعترض الكثير من الخبراء على الية وكيفية القياس بالنسبة لكثير من المؤشرات. **0.75 ن**

- يرى بعض النقاد ويتهمون معدوا هذه المؤشرات في كثير من الأحيان بانتماء أيديولوجي أو توجهات سياسية معينة معادية لبعض الدول. **0.75 ن**

- يرى بعض النقاد أن الكثير من هذه المؤشرات معيبة لأنها مبسطة للغاية وأنها تشوه سمعة بعض الدول بناءا على اراء و مدركات خبراء أجانب. **0.75 ن**

- بعض هذه المؤشرات تشرك غير المتخصصين في اعداد وتقديم المعلومات والبيانات وهذا ما يؤثر سلبا على مصداقية المؤشر. **0.75 ن**

- ليس بالضرورة أن تعكس هذه المؤشرات الوضع الذي وجدت من أجله بشكل دقيق ومثال ذلك المؤشرات الكيفية. **0.75 ن**

ج 4 – أهم الأسباب الجوهرية لارتفاع معدل التضخم في الجزائر3.25 ن

- الانفاق العام (برامج الانفاق العام) وخاصة الانفاق الاستهلاكي والتحويلات والاعانات الاجتماعية والتي لا تقابلها زيادة في الإنتاج. **0.5 ن**

- ارتفاع أسعار النفط (ارتفاع تكاليف الطاقة في الغرب يرفع من أسعار السلع) يأتي بالتضخم المستورد**0.5 ن**

- الزيادة في الأجور التي لم تواكبها زيادة في الانتاج يؤدي الى زيادة معدل التضخم. **0.5 ن**

- الزيادة في الضرائب والاسعار التي فامت بها الدولة كزيادة أسعار البنزين**0.5 ن**

- الحد من استيراد العديد من المنتجات بسبب سياسة التقشف. **0.75 ن**

- عملية طبع النقود **0.5 ن**

ج 5 – التحليل الاقتصادي لبيئة الأعمال في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية 4.5 ن

تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر بدلالة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012 – 2022 في الغالب سوق ذات اقتصاد غير حر، فالجزائر تحتل مراتب جد متأخرة سواء على الصعيد العالمي أو على المستوى الاقليمي (مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ولم تحصل على التنقيط (50 نقطة على الأقل) المقابل لوجود حرية اقتصادية ضعيفة الا مرتين فقط في سنتي 2014 و 2016 ، أما في باقي السنوات فقد كان التنقيط الخاص بالجزائر دوما أقل من 50 ، وهذا ما يمكن تفسيره أنه و بالرغم من المساعي الحثيثة للدولة لتشجيع الخوصصة والعمل الحر، الا أن الدولة ذاتها لا زالت تهيمن على جل الاقتصاد والنشاط البنكي ومازالت اللاعب الأساسي في مراقبة السياسات كما أن أسواق المال لا تزال هي الأخرى على درجة كبيرة من التخلف والنظام القضائي عموما ضعيف، ومن خلال الجدول يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر مازالت منعدمة وهذا ما يدل على وجود اختلالات وتشوهات في بيئة الأعمال الاستثمارية في الجزائر، اذ احتلت المركز 168 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022 بحصولها على 45.8 نقطة مئوية، أما على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد احتلت المركز13، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة، كما يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، وهذه الإحصاءات المبينة في الجدول السابق من شأنها التأثير سلبا على قرارات الأجانب والمحليين الراغبين بالاستثمار وانشاء المؤسسات بالجزائر.